الإعلام والاتصالات تصدر إعماماً بشأن تغطية المستجدات الاقتصادية وتعديل سعر الصرف



أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات، اليوم السبت، اعماماً بشأن التغطية المسؤولة للمستجدات الاقتصادية وتعديل سعر الصرف.

وذكرت الهيئة في بيان، أنه "استنادا إلى الصلاحيات المخولة للهيئة بموجب الأمر رقم (65) لسنة 2004 النافذ المعدل بالأمر رقم (100)، واللوائح النافذة، وبالنظر إلى الظرف الاقتصادي الدقيق الذي يمر به العراق والمنطقة، وما رافق قرار تعديل سعر الصرف من اهتمام واسع وقلق مشروع لدى الرأي العام، تؤكد الهيئة أهمية دورالمؤسسات الإعلامية في نقل الحقائق وتوعية المواطن بما يعينه على تجاوز هذه المرحلة".

ودعت الهيئة إلى "اعتماد الدقة في كل ما ينشر ويبث بشأن سعر الصرف والأسواق والرواتب، والتحقق منه من مصادره المختصة قبل النشر، وعرض القرار بأسبابه وبدائله وآثاره عرضاً متوازنا والفصل الواضح بين المعلومة والرأي والتوقع عند استضافة المحللين والخبراء".

وأكدت على "تجنّب العناوين المثيرة والابتعاد عن التهويل والتهوين على حد سواء، لما قد يترتب عليهما من إضعاف ثقة الجمهور، فضلا عن أهمية التمييز، استنادا إلى معلومات موثوقة، بين تغيرات الأسعار المرتبطة بتعديل سعر الصرف وتلك الناجمة عن الاستغلال والمضاربة؛ إذ قد تؤثر الأخبار غير

الدقيقة في حركة السوق، ويتحمل المواطن تبعاتها بالدرجة الأولى".

وبينت أن "ما تقدم لا يمس حق المؤسسات المكفول في النقد الموضوعي ومناقشة السياسات الاقتصادية ونقل صوت المواطن إلى صانع القرار"، لافتة الى ان "الكلمة المسؤولة في مثل هذا الظرف سند للمواطن والوطن معا، والهيئة تعول على مهنيتكم وحسَكم الوطني في أن تكونوا عونا على عبور هذه المرحلة إلى بر الأمان".